الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كليـــة: العلـــوم الاقتصـــادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـــم: العلوم الإقتصادية
التخصـص: إقتصـــاد دولـــي

عنـــــــــــــوان
المـــــــــــــذكـــــــــــــــرة

أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

مـذكـرة مكمـلـة لنيـل شهـــادة المـاستر في تخصـص: تسـويـق الخـدمـــات

إعـــداد الـطالب:
حناش حمزة

تحت إشراف الأستاذ(ة) :
بلعـــايـش ميـــادة

السنـة الجامعيـة: 2022/2021

إهداء

باسم كل من قال تشجع، و من العلم تشبع، و في درب الصواب اتبع باسم الحبيب على قلبي الأمين المصطفى هادي الأمة من ليس له منتهى.

إلى

قلب رحيم رحمني ورعاني، إلى وجه يبتسم إذا رآني، إلى نبع جميل قد سقاني، إلى التي من اجلي صبرت إلى ***والدتي الغالية***.

إلى من أعطاني حبه و حرية اختياري و لم يبخل علي بشيء في مشواري، إلى الذي أفنى عمره شامخا لكي يرني النور، لمن يبحث عن أفضل الطرق لإدخال السعادة على وجهي إلى الذي رغم كل جراح الزمن لم ترتسم الدموع على عينيه، إلى ***أبي العزيز***.

إلى

من شاركوني فرحتي و أحزاني، و كانوا لي سندا في هذا الزمان، لكم حبي و عطفي و احترامي أخوتي وجميع الأقارب والأحباب

اسأل البارى تعالى أن يجود عليهم بفضله العظيم و يوفقهم لما فيه صلاح

حناش حمزة

ملخص

يعتبر الانفتاح التجاري العصب والشريان الأساسي للنمو الاقتصادي، وهذا ما فسرته العديد من النظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى الدراسات التي أجريت على العديد من الدول والتي أكدت انه كلما حررت الدولة تجارتها كلما زاد نموها وتطورها.

جاءت دراستنا لتوضيح أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. فالجزائر كغيرها من الدول التي سايرت التطورات الاقتصادية غيرت مسار اقتصادها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حاولت تبني سياسة الانفتاح التجاري. إن مستوى النمو الاقتصادي الذي حققته الجزائر في الآونة الأخيرة كان نتيجة اعتمادها الكبير على الصادرات النفطية. في حين أن أثر عائدات الصادرات خارج القطاع النفطي ما زلت ضعيفة حيث أنها لم تتجاوز 4% هذا ما سنحاول إثباته بالدراسة القياسية للفترة الممتدة ما بين 2000-2014.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات.

Résumé :

L’ouverture du commerce est considérée comme le nerf principal de la croissance économique. , De nombreuses théories économiques l’attestent ainsi que des études sur le phénomène dans de nombreux pays qui ont conclu à la corrélation entre la libéralisation du commerce et la croissance et le développement économique.

Ainsi, notre étude essaie de clarifier l'impact de l'ouverture du commerce extérieur hors hydrocarbures de l'économie algérienne. L’Algérie, à l’instar des pays ayant connu un revirement de leurs économies du dirigisme à l’économie de marché, a opté une politique de libéralisation de son commerce extérieur. Les récents niveaux de croissance réalisés par l’Algérie reposent quasi exclusivement sur l’exportation des hydrocarbures alors que les revenus hors hydrocarbures restent faibles en ne dépassant pas le seuil des 40%. C’est ce que nous allons essayer de confirmer à travers cette étude économétrique de la période 2000-2014.

Mots-clés : l'ouverture des échanges, la croissance économique, les exportations hors hydrocarbures.

فهرس

ملخص.....

مقدمة ..... أ

الفصل الأول .....

تمهيد..... 6

المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري 7

المطلب الأول :الانفتاح التجاري..... 7

المطلب الثاني :مؤشرات الانفتاح التجاري. 13

المبحث الثاني: الواقع النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالانفتاح التجاري: 24

المطلب الأول: الإطار النظري للنمو 24

المطلب الثاني :نظريات النمو الاقتصادي 26

المطلب الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي. 28

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....31

المطلب الأول: دراسة **Feder 1983** 31

المطلب الثاني: دراسة **Dollar (1992)** 32

المطلب الثالث: دراسة 2004 **Nadia Lamzoud** 33

الفصل الثاني .....

المبحث الاول: استراتيجية تنويع الناتج الداخلي الخام اداة لتحقيق النمو الاقتصادي 35

المطلب الأول: مساهمة القطاع الز ا رعي في الناتج الداخلي الخام 35

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام.....36

المبحث الثاني: واقع الانفتاح التجاري خارج المحروقات وما مدى تأثيره في الاقتصاد الجزائري.....40
المطلب الأول: الهيئات التي تعنى بالاهتمام بمجال تطوير التجارة الخارجية 40
المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات: 42
المطلب الثالث: مشاكل الصادرات خارج المحروقات: 42
المبحث الثالث: أثر سياسة الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2019: 43
خاتمة 58
مراجع 60

مقدمة

إن زيادة الارتباط الذي تشهده دول العالم اليوم من خلال تطور العلاقات الاقتصادية تضاعف نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها، جميع الدول تشارك بحصة معينة في التجارة الدولية وجميع المنتجات تقريبا إما مصدرة أو مستوردة أو كلاهما معا.

حيث تبحث كل دولة عن مكاسب جديدة من تحريرها للتجارة الدولية، التي لا تقتصر فقط على التبادلات السلعية وإنما أيضا حول التداول، اكتساب الخبرة والمعرفة، فضلا عن العديد من الخدمات بالتالي مساهمة التبادلات التجارية في الزيادة أو إعادة التخصص، تحقيق وفرات الحجم، التوزيع والتكنولوجيا بجودة عالية بأقل التكاليف، بالإضافة إلى اكتساب الميزة التنافسية.

بمأن المصالح متناقضة حول تبادلات المنفعة خاصة بالنسبة إلى الاقتصاديات المتشابهة ، و ضعت العديد من الدول عراقيل و معيقات تعرقل الوصول إلى الأسواق الدولية، في ظل هذا الظروف وحدت الأنظمة الدولية التي تسعى إلى تحرير التجارة و تخفيض و إزالة العوائق التجارية المتمثلة في سياسات الحماية من خلال الاتفاقيات العامة للتجارة و التعريفات الجمركية التي تطورت إلى المنظمة العالمية للتجارة تحت مجموعة من الشروط المتعلقة بالتعريفة الجمركية و غير الجمركية على الواردات خاصة، إلغاء الدعم على الصادرات وتنويعها، مؤدية بذلك إلى تسارع حركة رؤوس الأموال ، رأس المال البشري ، العمالة الماهرة، و زيادة التصدير إلى السوق الدولي.

أدت العوامل سابقة الذكر إلى انفتاح العديد من الدول على الأسواق الدولية والقيام بالتبادل الحر فيما بينها بالإضافة إلى زيادة التكتلات الاقتصادية، فأصبحت تقاس درجة الانفتاح لهذه الدول بحجم المبادلات التجارية مقارنة بالناتج الداخلي الخام، أو مستوى التعريفة من حصة التجارة والدعم للصادرات.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق الانفتاح اتجاري، رغم أن هيكل الميزان التجاري أكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية فيما يخص البترول، حيث 97% من الصادرات نفطية، وأكبر المتعاملين التجاريين يتمثل في الاتحاد الأوروبي كونه يشكل منطقة التبادل الحر مع التخفيض المستمر للتعريفة الجمركية على واردات السع، الذي بدوره يسمح إلى دخول السلع النهائية ذات التنافسية بأقل تكاليف وأكثر كفاءة للسوق المحلي.

وعليه نلاحظ أن الجزائر تبحث عن تطبيق أواصر الانفتاح التجاري من خلال إتباع الإصلاحات الناتجة عن مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي نفس الوقت تبحث عن تغطية النفقات بالدرجة الأولى من الإيرادات الجمركية وإعادة توزيعها فلاهي في الانفتاح ولا هي في التقييد.

يبين لنا البحث عن مدى ارتباط العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري مع النمو الداخلي وتأثيرها، والعلاقة بين الإيرادات الجمركية الناتجة عن التقييد إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث توحي هذه الأخيرة إلى إستراتيجية الانفتاح من خلال سياسة إحلال الواردات في ظل

تواجد تكوين رأس المال المادي، إضافة إلى الساسة المالية التوسعية وتطورات أسعار البترول، التي تختلف من بلد إلى بلد.

ولمعرفة أثر التغيرات العالمية الحالية على الاقتصاد الجزائري يتضح لنا الإشكال التالي: كيف يؤثر الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات؟

فيما تتمثل تزامن نتائج تغييرات الانفتاح التجاري مع النمو الاقتصادي؟

وعليه نتبع الإشكالية بالأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو مفهوم الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؟
- ✓ ما هي العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؟
- ✓ إلى أي مدى تصل درجة الانفتاح التجاري للجزائر وفيما يتمثل الشركاء التجاريين؟
- ✓ فيما يتمثل هيكل الميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات وأثره على الناتج الداخلي الخام؟

فرضيات الدراسة

- ✓ إن نمو الصادرات غير النفطية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي النمو الاقتصادي.
- ✓ يساهم الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ سبب ذاتي، لان الموضوع متعلق بالتخصص
- ✓ سبب موضوعي، في الأهمية التي يكتسي بها الموضوع من خلال ربط الجانب النظري للانفتاح التجاري بتغيرات الاقتصاد الكلي الداخلي للبدل، ومحاولة البحث في مدى تتبع الجزائر للعديد من الإصلاحات للسياسات التجارية.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الانفتاح التجاري، والاستراتيجية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق، بالإضافة إلى البحث عن دور التحرير التجاري في تحقيق المكاسب الساكنة أو الديناميكية ومحاولة إسقاط ذلك على وضع الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل أثار الإصلاحات الاقتصادية التي شملت تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد، بالإضافة إلى الإشارة إلى التحديات المهمة للاقتصاد الوطني في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة الانضمام إلى **OMC**وعقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي لتفعيل العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات. أما هدف الدراسة فيكمن في:

- ✓ التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تسليط الضوء على واقع وآفاق التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.
- ✓ إبراز أهمية التحرير التجاري في تفعيل التبادل الدولي وتحسين النمو.
- ✓ محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير الانفتاح على النمو خارج المحروقات.

حدود الدراسة

- ✓ من حيث الإطار الزمني تم اختيار الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 2019
- ✓ الإطار المكاني: تستهدف الدراسة بلد الجزائر

منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة يقتضي منا أن نعتمد على منهج وصفي تحليلي وذلك من خلال استخدامه في كافة أجزاء البحث من خلال جمع الإحصائيات الخاصة بموضوع الدراسة وتحليلها حسب واقع اقتصاد الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الدولية، حيث شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل، بل وأكثر من هذا فالتجارة ضلت العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة. تعتبر التجارة الخارجية متغيرّ أساسي ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي الذي يعد في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية. مع بداية التسعينات سيطر على السياسة التجارية في معظم الدول النامية الاعتقاد بأن الاندماج القوي في النظام التجاري العالمي سيخلق شروطا مواتية للنمو فيها، ويسمح لها بأن تسد الفجوة في الدخل بينها وبين الدول الصناعية. وعليه لجأت هذه الأخيرة إلى التوجه نحو تحرير تجارتها الخارجية من خلال انفتاحها على العالم الخارجي، وربط أسواقها بأسواق الدول الأخرى وانتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير التي تسمح بتخفيض الضغط الخارجي استيراد رأس المال الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

الجزائر كغيرها من الدول عملت على تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الاندماج الدولي والتي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية العميقة، بهدف الانفتاح على الخارج لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط تحسبا للأزمات المالية الدولية التي تؤثر سلبيا على أسعار المحروقات، فالانفتاح لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر، بل

كمعطى واقعي يوجب تبني استراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابيات وتفادي سلبياته.

المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري

إن الانفتاح التجاري ما هو إلا جزء من الانفتاح الاقتصادي، أما الجزء الآخر فيتمثل في الانفتاح المالي.

قبل أن نتطرق إلى مفهوم الانفتاح التجاري نتعرف على الانفتاح الاقتصادي، " فهو عبارة عن تحرير شامل للسوق الوطنية من التنظيمات المقيدة التي لا تشمل سوق معينة وإنما كل سوق تجاري ومالي[1]» ، فلانفتاح الاقتصادي للبلد هو كل ما يتعلق بالمبادلات فيما يخص السلع والخدمات بالإضافة إلى مبادلات القيم المنقولة' السندات ا ولأسهم' والاستثمارات في رؤوس الأموال، المتبع بانخفاض احتكارات الدولة من خلال التدابير المقيدة، وعليه فالتحرير ما هو إلا عملية لتحرير النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول :الانفتاح التجاري

ينقسم هدا المطلب إلى عدة فروع

الفرع الأول تعريف :الانفتاح التجاري

توجد عدة مفاهيم غير محدد له بتعريف ثابت، معظم المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري تعرفه من خلال أساليب وأسباب اللجوء إلى الانفتاح أو من خلال أشكاله. يعرف على انه

[1] .عجة الجيلالي ،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، ، دار الخلدونية ،الطبعة الأولى ، 2007، ص70 .

تحرير البلد للتجارة الداخلية بعد أن كان اقتصاد مغلق يعتمد على الاكتفاء الذاتي، فما يشكل فائض عن إنتاجه يصدر ويستورد ما هو بحاجة إليه، فمفهوم الانفتاح التجاري يتخطى حدود السوق الوطنية إلى حدود السوق الدولية.

يعرفه صفوت قابل انه" ليس فقط توافر فرص الحصول على السلع بل أيضا الخدمات، التكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي ورأسمال، فالاقتصاد المفتوح هو أكثر اندماج وأكثر اتساع لتحرير المبادلات التجارية من خلال انعدام أو انخفاض عراقيل المرور إلى السوق الدولي وحركة عوامل الإنتاج بسهولة تامة

كما يعرفه «**Chang (2009)**» وآخرون انه تلك النسبة من مجموع الصادرات والواردات مقابل الناتج المحلي الإجمالي، فالانفتاح التجاري ليس أحادي البعد بالإضافة إلى مقياس حجم التجارة، يقاس بعدد وفعالية القيود التجارية والحماية ووجود اتفاقيات التجارة التفضيلية، إضافة إلى عوامل أخرى من العوامل التي تؤثر على الانفتاح التجاري للبلد كالاستثمار الأجنبي المباشر.

يرى **Jeffrey Sach(1987)** أن الانفتاح التجاري هو عنصر ضروري لنجاح استراتيجية التوجه نحو الخارج من خلال تشجيع الصادرات، أكد أن نجاح دول شرق آسيا إلى حد كبير كان بسبب الدور الفاعل للحكومة في تشجيع الصادرات مع عدم تحرير الواردات بالكامل، وعليه يمكن أن تكون البلدان منفتحة تجاريا مع تعريفات مرتفعة. عكس هذا المفهوم يرى كل من «**Krueger Bhagwati (1978)**»، أن الانفتاح التجاري هو عبارة عن مشروع متمثل

في السياسة التي تقلل من درجة التحيز نحو التصدير، والتخفيض في علاوات تراخيص الاستيراد، التي تعتبر خطوة أساسية في إصلاحات التحرير من غير وجود ضرورة أو تخفيض للتعريفات الجمركية على الواردات وبالتالي تشجيع استراتيجية الانفتاح عن طريق إحلال الواردات**1**.

إن معظم مفاهيم الانفتاح التجاري تحوصل حول التوجه من السوق المحلي إلى السوق الدولي، مع إزالة وخفض الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية للتنقل للسلع والخدمات عبر الحدود، مع حرية تنقل عوامل الإنتاج.

الفرع الثاني :أسباب الانفتاح التجاري.

أغلبية الأسباب والدوافع وراء عملية التحرير التجاري هي مرتبطة بالأهداف الاقتصادية للبلدان وتتمثل في:

فكرة أن التجارة الدولية هي مصدر لتوسيع الأرباح؛ من خلال تحقيق مكاسب من الانفتاح حول إعادة التخصيص للموارد بشكل أمثل وتقسيم العمل الدولي.

اختلاف الأذواق وبحث المستهلك عن الجودة والنوعية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين مثل **Krugman** و **Lancaster** أن الانفتاح يسمح دائما للمستهلك من الاستفادة من الاختيار الأوسع2 .

[1] Edwards S,(1993), «Openness-Trade Liberalization –And Growth In Developing Countries» ,op.cit ,p 1364.

[2] Marc Siroën j.,(1988), «La théorie de l'échange international en concurrence monopolistique: Une comparaison des modèles» , vol 39,n0 3,p 513.

الفروقات الموجودة ما بين الدول من حيث وفرة وندرة عوامل الإنتاج النسبية.

تزايد عدد التجارب الناجحة فيما يخص تحرير التجارة، فظاهرة النمو المرتفع لدول آسيا "**Tigers**" تجارب النمو الأخيرة من الاقتصاديات العملاقة مثل الهند والصين، جلبت تغيرات كبيرة في السياسات التجارية وخاصة في الدول النامية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية. دعم المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة العالمية للتجارة لمبدأ الانفتاح على الخارج في ظل العولمة.

البحث عن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، مستويات معيشة راقية والبحث عن تقليص الفقر، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن دول شرق آسيا بإتباعها للاستراتيجية التوجه إلى الخارج حققت نمو اقتصادي كبير ومستوى دخل الفرد مرتفع، مثل سنغافورة التي أصبحت نموذج للبلدان الأخرى.

تشجيع البحث والتطوير، فالانفتاح التجاري يسمح بالبحث عن قنوات جديدة لتوسيع وزيادة الحصص السوقية، بالإضافة إلى استحداث التكنولوجيا من خلال فتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية. اثبت الاقتصادي «**Mateus (1995)**» أن دول النمور الأسيوية تحصل على تكنولوجيا من البلدان المتقدمة عن ط ريق حجم الاستثمارات في سياق استراتيجية الاقتصاديات الموجهة نحو التصدير واستيراد السلع الرأسمالية الاقتصادية**1**.

[1] Afonso O.,(2001), «The Impact Of International Trade On Economic Growth» ,Portugal ;N0106,p21.

كذلك من بين أسباب الانفتاح على التجارة الخارجية، هو تخفيض العديد من البلدان للتعريفة الجمركية التدريجي في ظل الاتفاقيات التجارة الحرة والتكاملات الاقتصادية أو الاتفاقيات الثنائية باعتبارها حافز يتيح للبلدان الاختيار الأفضل والأكثر ملائمة للاحتياجات، القدرات وبتكاليف اقل.

الفرع الثالث :أشكال الانفتاح التجاري

في الواقع لا يوجد تحرير تجاري كلي لجميع الدول فيما بينها في العالم، على أساس أنها دولة واحدة؛ حيث تقوم الدول بتحرير تجارتها من خلال عدة أشكال، فبالإضافة إلى التحرير التجاري من حيث السلع والخدمات سواء بالتصدير أو الاستيراد هناك أشكال أخرى:

1- **التحرير التجاري التام** :

تكون التجارة حرة، أي حرية دخول وخروج السلع والخدمات، حرية انتقال عوامل الإنتاج، التدفق التام للاستثمارات الأجنبية.

2- **التحرير التجاري الجزئي** :

وفيه لا يتم إزالة القيود التجارية وإنما يتم تخفيضها فقط، أو إتباع استراتيجية الانفتاح إما بإحلال الواردات أو تشجيع الصادرات، يكون هذا النوع في الاتفاقيات الثنائية ما بين الدولة وشريكها، وبالتالي هذا الانفتاح لا يبين ربح متساوي لكل أو بعض الدول التي لها انفتاح أكثر من ناحية المبادلات التجارية.

*3-***التحرير التجاري المتعدد الأطراف** :

يتضمن هذا الشكل التحرير التجاري في إطار المنظمات الدولية، التي تعمل على الحد من عراقيل التجارة الدولية والسير الجيد للمبادلات في ظل التجارة الحرة.

في هذا الشكل يمكن أن تكون بعض الدول منفتحة مع بعض الآخر بالقوة كونها منظمة وخاضعة لمبادئ، فهي بذلك مجبرة على تحرير التبادلات لتجارتها الخارجية مع دول الأعضاء في المنظمة، في المقابل تقوم الدول الأخرى بفتح تجارتها على أساس المعاملة بالمثل إذا ارتأينا إلى مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

3-التحرير التجاري ذو الافضلية من الدرجة الاولى والافضلية من الدرجة الثانية:

يأخذ الانفتاح التجاري شكل التجارة الحرة "**free Trade**" حسب ما يكافئ التدفق الحر للسلع والتدفق الحر للخدمات وتحقيقه للأفضلية مع تخفيض العراقيل جمركية أو غير جمركية أمام التجارة.

هذا النوع من الانفتاح هو من الدرجة الأولى من الأفضلية " **first best**" أي عوامل وعوائد الإنتاج تتحرك بحرية تامة مع تحقيق مكاسب لجميع الدول المنفتحة على الأسواق الدولية.

أما الدرجة الثانية من الانفتاح والتي تمثل الحالة الثانية من الأفضلية «**second best**» الذي يكون بعدم إزالة القيود الجمركية ولكن بتخفيض نسبتها أو ممارسة القيود غير التعريفية.

إذا الانفتاح التجاري من الدرجة الثانية يكون إما من خلال الاتفاقيات الثنائية، الاتحادات الجمركية أو إتباع استراتيجيات سياستي الانفتاح المتمثلة في تشجيع الصادرات وإحلال الواردات.

وعليه فالانفتاح التجاري الحر من الدرجة الأولى «**free Trade**» هو ذلك النظام التجاري الحر الخالي من كل التشوهات التجارية، المتمثلة بالأخص في الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات أو دعم الصادرات والقضاء عليها كليا.

المطلب الثاني :مؤشرات الانفتاح التجاري.

تتنوع طرق قياس الانفتاح التجاري بتعدد أنواع الدراسات، فالعديد من الباحثين في دراساتهم للانفتاح كانت مرتبطة بالنمو الاقتصادي، فنجد أن طريقة قياسه لا تأخذ بعد واحد من حيث كثافة التجارة الخارجية مثلا، وعليه نحاول توضيح هذه المؤشرات كما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات الانفتاح التجاري المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي

*1-***درجة الانفتاح التجاري**:

يعتبر هذا المؤشر منهج سهل وبسيط في الحسابات الكمية كونه يستخدم حجم التدفقات التجارية كمؤشر للتجارة المفتوحة؛ فهو بذلك مؤشر مطلق، يعبر عنها رياضيا كالتالي:

$$\frac{\Sigma\ (Xi+Mi)}{PIB}$$

حيث أن:

Xi :هو صادرات الوطنية ،مجموع قيمة السلع الخدمات المنتجة محليا و تباع خارج الحدود الوطنية للبلد.**(i)**

Mi :هو الواردات من السلع و الخدمات الأجنبية التي تدخل الحدود الوطنية للبلد.**(i)**

PIB :الناتج المحلي الخام ،وعادة ما يقاس بمجموع القيم المضافة للبلد.

انتقادات المؤشر:

1-يتعرض هذا المؤشر للعديد من الانتقادات لأنه يتضمن درجة الاعتماد للاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ومدى درجة الارتباط به، يرجع ذلك إلى أن حجم التجارة للدول النامية على سبيل المثال يكون كبير، نظرا لان مجموع صادراتها وارداتها مرتبط بالمواد الأولية، فهي بذلك أكثر تبعية وانقياد إلى البلدان المتقدمة بالرغم من أن درجة الانفتاح كبيرة، عكس بعض الدول المتقدمة التي هي أكثر كثافة من حيث التدفقات التجارية، إلا أنها حسب المؤشر تعتبر مغلقة.

2-درجة الانفتاح هي مؤشر غير مطلق أي مضخم من طرف التجارة الخارجية التي ترجع إلى تشوهات فيما يتعلق بالسياسات الليبرالية أو سياسات التجارية، تترجم بالتحيز التجاري المتمثل في أن بعض الدول تستورد سلع وسيطيه ومنتجات نصف مصنعة والتي تدرج فيما بعد في عملية التصدير للسلع النهائية، كما انه يفرض عليها قيود تجارية (جمركية وغير جمركية) منخفضة مقارنة بمستوردات السلع النهائية التي تعرف ارتفاع نسبي في معدل التقييد التجاري.

3-وجود تحيز إحصائي من حيث أن الدول الكبرى تتمتع بمعدل تغطية الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي يفوق 100% .

*2-***مؤشرات التركز السلعي للصادرات**:

يعتمد هذا المؤشر على درجة التنويع في الصادرات السلعية للبلد، فكلما كانت ترتكز على سلعة معينة، فان ذلك يشكل تبعية اقتصادية، إذا بلغت نسبة هذا المؤشر في الدولة أكثر من**% 00** ، يعني ذلك أن الدولة تخضع لقيود وعراقيل من الدولة المستوردة، خاصة لما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يعرف تذبذبات حادة في الأسعار مثل صادرات المواد الأولية، أما إذا كان اقل من النسبة المرجعية المعتمدة ،يدل ذلك على أن نسبة التركز السلعي للصادرات انخفضت نتيجة زيادة التنوع في الصناعة الموجهة نحو التصدير مثلا، بالتالي يسمح للدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تقلل من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار للسلع المصدرة ، فانخفاض المؤشر يحفز البلد على زيادة التحرير التجاري ويعبر عنه باستخدام معامل جيني– هيرشمان على النحو التالي[1]:

حيث أن:

Cc :مؤشر التركز السلعي للصادرات.

Xit :صادرات الدولة من السلعة **(i)** خلال السنة**.t**

Xt :مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة**.t**

المؤشر الجغرافي:

[1] السواعي خالد محمد، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها ،الناشر:عالم الكتب الحديث ،الأردن، الطبعة الأولى ، 2010 ،ص ص281 283 .

طبق هذا المؤشر من طرف «**Frankel, Romer(1999)** » بهدف إثبات مدى مساهمة التجارة الدولية في رفع مستوى نصيب دخل الفرد بالدرجة الأولى، مع تحديد الحصة التجارية للبلد بإدخال متغيرات حديثة، تسمى بالمتغيرات الجغرافية كأساس للمبادلات الثنائية بين بلد معين وشركائه التجاريين، تتمثل من حجم السكان، نصيب الف رد من الدخل، المناطق و الحدود المشتركة، المسافة كعوامل أساسية تجذب البلد إلى القيام بالمبادلات التجارية والاتفاقيات الثنائية وعليه تقاس حصة التجارة للدولة **(i)** بمجموع حصة مساهمة التجارة الثنائية المتنبئ بها مع جميع شركائها والمعبر عنها بالمعادلة التالية[1]:

$$(T|Y)\ i = \mathcal{S}oj\ [TijYi] /$$

حيث ان:

i $(T|Y)$: يمثل حصة التجارة الخارجية (صادرات+ واردات) بالنسبة للناتج المحلي الخام للبلد **i**.

[TijYi]/ : حصة التجارة بين البلد **i** و البلد **j**.

يستخدم المؤشر لحساب حصة التجارة الفعلية للبلد **i** مع حصة التجارة الثنائية بإدخال المتغيرات من بينها الحجم الذي يتميز بعلاقة ايجابية في تفعيل التجارة الثنائية، على عكس المسافة التي تؤثر سلبا على التجارة الفعلية بين البلدين، فكلما زادت المسافة زادت تكاليف النقل والبعد عن الموانئ البحرية مثلا.

[1] Frankel A., Romer D., Cyrus T,(2000), «Trade And Growth In East Asian Countries :Cause And Effect», op.cit ,p p 4-9.

يعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

حيث ان:

Tij :يمثل حجم التجارة الثنائية بين البلدين **i** و **j**.

GDP :يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

Dij :المسافة بين البلدين.

Siو **Sj** : تقيس الحجم البلدين.

eij :متغير وهمي يمثل اللغة المشتركة و الحدود المشتركة و البعد عن الموانئ.

الفرع الثاني :مؤشرات الانفتاح التجاري التعريفية:

*1-***مؤشر متوسط التعريفة غير موزون***(Averages Tarif Rates Underweighted) :*

يعتبر أحد مقاييس متوسط معدل التعريفات الجمركية لبلد ما، كلما يرتفع هذا المؤشر فانه يقلص من درجة الانفتاح التجاري، يقاس بقسمة مجموع رسوم الاستيراد من قبل حجم الواردات، استعمل هذا المقياس من طرف «**Fischer (2000)**» تعرض هذا المؤشر لانتقادات كونه مؤشر غير مثالي، يبالغ في ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية بدون الأخذ بعين الاعتبار الكميات المستوردة للسلع القابلة للتداول بالرغم من أن الواردات المقابلة ذات ميل منخفض، بالإضافة انه لا يأخذ القيود غير تعريفية بعين الاعتبار.

*2-***مؤشر متوسط التعريفة الموزون** *(Average Tarif Rates Weighted) :*

يأخذ هذا المؤشر معدل التعريفة الجمركية لكل سلعة، يرجح بأهمية هذه السلعة في مجموعة السلع المستوردة، بافتراض وجود سلعتين ومرونة الطلب عليهما هي واحدة، وانه

تفرض عليهما معدل التعريفة الجمركية، إحداهما أكبر من الأخرى، فان حساب المؤشر يعمل على قيمة السلعة الأولى في معدل التعريفة المفروض عليها مجموعا إلى قيمة سلعة الثانية في معدل التعريفة الخاص بها، مع قسمة مجموع قمتي السلعتين .من بين سلبيات هذا المؤشر أن الطلب على السلعة ذات التعريفة المرتفعة نسبيا يميل للانخفاض مقارنة بالسلعة ذات التعريفة المنخفضة التي ينخفض الطلب عليها بشكل اقل[1].

كما يعاني هذا المؤشر من عدم وجود سلسلة إحصائية متجانسة على الأوزان المتوقعة للسلع قابلة للتداول وغير قابلة للتداول في اقتصاديات الدول النامية.

3-معدل التعريفة الاسمي ومعدل التعريفة الفعلي:

يتم احتساب معدل متوسط التعريفة الاسمي مباشرة من معدل الضريبة الجمركية المسجلة لدى الجمارك، فهو تلك قيمة الرسوم التعريفية المدرجة في جداول التعريفة الجمركية لبلد ما، أما معدل التعريفة الفعلي ويسمى كذلك بمعدل الحماية الفعلية، يتم تقييمه بنسبة من الإيرادات الجمركية على التجارة الإجمالية (الصادرات والواردات) أو الواردات وحدها.

إن معدل التعريفة الاسمي يفرض على السلع النهائية ويكون أثره مباشرة على المستهلك أما معدل الحماية الفعلي فيمس واردات سلع الوسيطة أو واردات المواد الأولية، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار القيمة المضافة .أثار المؤشر الأخير العديد من الاهتمامات لدى

[1] .أبو شرار علي عبد الفتاح،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة ،عمان ،الأردن،الطبعة الأولى ، 7002 ،ص72 .

الاقتصاديين مثل،(1965) Balassa «(1966) Corden ، (Harry Johnson 1965) تحسب كالتالي:

$$\mathcal{F} = t - ar1 - a$$

حيث أن:

T :معدل التعريفة الاسمي على السلع النهائية.

R : معدل التعريفة الاسمي على المدخلات المستوردة والمستخدمة في إنتاج السلع النهائية.

a :نسبة قيمة المستوردات إلى قيمة السلع النهائية.

F :معدل الحماية الفعلي الممنوح للمنتجين المحليين للسلعة.

كلما ارتفع المعدل الفعلي، يعني ذلك انه هناك تثبيط للواردات السلع النهائية، نتيجة ارتفاع معدل التعريفة الاسمي على السلع النهائية، الصناعات التي يمنح لها معدلا أعلى للحماية الفعالة سوف تتوسع أكثر من الصناعات التي يمنح لها معدل اقل للحماية الفعالة.

من بين الانتقادات التي تعرض إليها كلا المؤشرين ضعيفين في قياس درجة التقييد للبلد من التحرير التجاري، من وجهة نظر المنتجات التي تطبق عليها مستوى معين من تعريفة ما، لا تمنح نفس الأثر على الكميات المستوردة كالتعريفة النوعية مثلا، مع عدم المراعاة لأثر الرفاهة الاقتصادي؛ أي مستويات الدخل المرتفع، كما أنها لا تشمل القيود غير التعريفية، معظم البلدان النامية تتعهد بتحرير تجارتها من خلال استبدال القي ود الجمركية بالقيود غير الجمركية والتي من الصعب تحديدها، مثل الأسباب الصحية، وأسباب الأمنية مؤشر التشويه.

قدم من طرف «**David Dollar(1992)**» لقياس إثر الانفتاح التجاري على النمو، يقيس مؤشر التشويه الانفتاح التجاري بطريقة غير مباشرة، من خلال فرض القيود التجارية التي تؤدي إلى تشويه في سعر الصرف الحقيقي، ويكون هذا المؤشر بغياب التجارة الحرة مع وجود سياسات التوجه نحو الخارج.

يعرفه «**Dollar**» بأنه" ذلك المؤشر المستمد من قياس مدى تشوه سعر الصرف الحقيقي بعيدا عن مستوى التجارة الحرة في النظام التجاري ويكون المؤشر كبير كلما كانت الأسعار عالية نتيجة لنسبة الحماية المرتفعة على مدى سنوات طويلة[1]."

انتقد هذا المؤشر من طرف «**Rogoff(1996)**» من حيث أن التشوه في سعر الصرف الحقيقي، لا يرجع إلى القيود التجارية المطبقة وإنما إلى السياسة النقدية المنتهجة من طرف البلد وأسعار الصرف، كما أن قانون السعر الواحد لا يطبق في الواقع فهو بذلك غير منطقي، وبرر سبب ارتفاع أسعار السلع الواردات المنافسة والصادرات إلى السياسة النقدية المتمثلة في رفع قيمة العملة الوطنية.

الفرع الثالث :مؤشرات الانفتاح التجاري المركبة

عادة ما يتم الجمع بين مؤشرات الانفتاح في دراسة معينة من اجل الدراسة المستهدفة، حيث سنتعرض لثلاث مؤشرات مركبة تتمثل في مؤشر الانفتاح التجاري **Sachs et**

[1] Caupin V.,Sedik T.S.,(2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance économique » ,
op.cit ,p .41

Warner (1995)و هو عبارة عن مؤشر وهمي، ويتكون من خمسة تدابير للسياسات التجارية، يأخذ القيمة المعدومة **0** عندما يكون الاقتصاد لبلد ما مغلق وفقا لأي من المعايير متوسط معدل التعريفة الجمركية يفوق**% 40** ، متوسط القيود غير تعريفية يفوق **% 40** تغطيته للواردات، اعتماد البلد على نظام اشتراكي، احتكار الدولة لمعظم الصادرات الرئيسية و تجاوز قسط علاوة السوق السوداء نسبة **70 %** يلعب هذا المؤشر دور كبير في وضع المراقبة على سعر الصرف إذا كانت العلاوة المفروضة مرتفعة أكثر من **% 70** فهو بذلك يعمل على الحد من كمية العملة الأجنبية، ويتميز بدور مشابه لعمل ضريبة على الواردات[1].

تعرض مؤشر **(SW)** للعديد من الانتقادات كونه يجمع بين مؤشرات تتميز بالغموض والكثير من التظليل، حيث انتقد مؤشر القيود غير التعريفية من طرف **Pritchett(1996)** على انه مقياس ضعيف وغير موثوق فيه، لا يتمتع بالشفافية، فيما يخص عملية التصريح بها وتوافر وتفسير الإحصائيات من حصة الواردات التي تغطيها الحواجز غير جمركية، يمكن أن يظهر البلد على انه منفتح تجاريا إلا انه الحواجز غير التعريفية المطبقة من طرفه تكون مرتفعة وبالتالي أكثر تقييدا للتجارة الذي يعطي حجم تجارة ضعيف.

لكما انتقد مؤشر **(SW)** من طرف «**Bhagwati et Srinivasan (1996)**» من حيث صعوبة الفصل والتفرقة بين سياسات الانفتاح الخارجي للبلد وسياسات الاقتصادية المحلية التي تترجم من خلال تشوهات ناتجة عن التدخل الحكومي وجزء كبير من التدابير السياسات

[1] السواعي خالد محمد ،التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها ، مرجع سابق ،ص848

التجارية غير واضحة وغير قابلة للقياس الكمي، كما أن هذا النوع من المؤشر ينحصر في تحديد مقاييس السياسات التجارية بطريقة مباشرة، لا يأخذ بعين الاعتبار جماعي مقاييس السياسات التجارية التي تؤثر على التجارة الخارجية بطريقة غير مباشرة .

كما استخدمت مؤشرات اخرى مثل المؤشر المركب للانفتاح التجاري ل «**Edwards(1998)**»استخدم لدراسة تأثير الانفتاح التجاري على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، تسعة مؤشرات، كذلك المؤشر المركب ل «**Waczing(1998)**» استخدم لقياس الانفتاح التجاري مزيج خطي لثلاث مؤشرات تمثل في متوسط معدل رسوم الاستيراد، نسبة تغطية القيود غير التعريفية ومؤشر .**SW**

المبحث الثاني: الواقع النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالانفتاح التجاري:

المطلب الأول: الإطار النظري للنمو

يختلف النمو عن التنمية، كونه يقيس نسبة الدخل للفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبحث عن العوامل التي تساهم في زيادته أي حساب ثروة البلد، على عكس التنمية تشمل كيفية توزيع هذا الدخل الإجمالي بين الأفراد بشكل عادل، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية مثل الأمراض والصحة والظروف البيئية مثل الكوارث الطبيعية كالفيضانات مثلا والظروف الثقافية.

من خلال ما تقدم لنا يتبين أن النمو الاقتصادي هو المحرك للتنمية الاقتصادية، والعمل على استدامتها للأجيال السابقة من خلال تركيزه على قطاعات الإنتاج الحقيقية الإجمالية؛ أي محددات وعوامل رئيسة للاقتصاد الوطني مثل التقدم التقني، العمل، الابتكار...الخ.

غالبا ما يستمد مفهوم النمو الاقتصادي على أساس معياري، يقاس بالإنتاج الداخلي الخام سواء كان حقيقي أو اسمي.يعرفه **errouxP François** على انه عملية مستمرة وخاضعة للتقييم الإنتاج الداخلي الخام للبلد على مر الزمن.

كما أن النمو الاقتصادي يركز على التغير الكمي الذي يحققه الفرد، بدون أن يهتم لهيكل توزيعه أو بنوعية السلع التي هي من الأساليب المهمة للتنمية الاقتصادية مثل الحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة للطبقات الفقيرة قياس النمو الاقتصادي عادة ما يقاس

النمو الاقتصادي بالإنتاج الوطني الخام أو الإنتاج المحلي الخام، حيث يقصد بالأول "مجموعة قيمة السلع النهائية والخدمات المنتجة من طرف الشركات خلال سنة معينة" ، تستثنى السلع الوسيطة (السلع المستخدمة إلى إنتاج السلع الأخرى للمقيمين أو غير مقيمين في الحد ود الوطنية بالتالي يراعي الجنسية، أما الثاني فهو يخص مجموع الإنتاج المحقق داخل الحدود الوطنية سواء كان الإنتاج من طرف أشخاص أجنبيين أو محليين، لا يراعي للجنسية مع عدم الأخذ بعين الاعتبار الإنتاج المحقق للمقيمين في الخارج.

يتم الحصول على نصيب دخل الفرد من الإنتاج الإجمالي، بتقسيم سواء الإنتاج الوطني الخام أو الإنتاج الداخلي الخام على إجمالي السكان. عادة ما تستخدم المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، نصيب دخل الفرد من الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر للتحليل على المدى الطويل ويقصد بالحقيقي الأخذ بعين الاعتبار معدل السعر الداخلي للتضخم. تطرح إشكالية اختلاف العملة النقدية التي يتم على أساسها قياس قيمة الإنتاج ما بين البلدان وعليه يتم إدخال عملة سعر الصرف لآجل مقارنة الحالة الاقتصادية بين البلدان، عادة ما يستخدم الدولار كعملة أساسية لأجل المقارنة.

إن الإنتاج المحقق سواء بالمقياسين أعلاه، اللذان بدورهما يحددان بدالة الإنتاج الكلي، التي من خلالها يركز التحليل على مجموعة من محددات الإنتاج، فهي بذلك تمثيل للنشاط الإنتاجي على المستوى الكلي، عادة ما تستخدم في حسابات معدل النمو الدالة التجميعية بمختلف العوائد :المتناقصة، الثابتة والمتزايدة، فتنوعت أساليب قياسه بتشخيص العوامل

المساهمة في تغير معدل النمو وحدوث الفوارق في الدخل فيما يتعلق بالتباعد أو التقارب بين الدول.

نتيجة لذلك تعددت الدراسات النظرية والتجريبية حول معدل التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل بداية من سنة ومبدأ المتبقي إلى غاية رأسمال العام كعامل للإنتاج ثم العامل المؤسساتي.

المطلب الثاني :نظريات النمو الاقتصادي

تختلف نظريات النمو الاقتصادي في تحديد العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي، ومدى استقرار أو ديناميكية هذا العنصر الضروري كأساس لتقارب أو تباعد الدول، وعليه نميز ثلاث عناصر بداية من النظرية الأصولية لرأسمال، النظرية النيوكلاسيكية والنظرية النمو الداخلي.

نظرية**Harrod –Domar** : تعتبر هذه النظرية أن المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي يرجع إلى التراكم لرأسمال المادي، فهي بذلك تعتبر نموذج الأصولية رأسمال ما بين فترة 1947-1948 بعد النظرية الكينزية.

تساءل **Domar (1946)** » حول أي شرط تكون الزيادة في الطلب تتوافق مع زيادة القدرة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار، كما أن صافي الاستثمار؛ هو يساوي التغير في مخزون رأسمال، لذلك الزيادة النسبية الناتجة في الطاقة الإنتاجية ترجع لمستوى التغير في رأسمال مع افتراض معامل رأسمال ثابت، ليضاف تحليله إلى تحليل**Harrod (1939)** من

خلال فرضيات أساسية؛ متعلقة بنسبة الادخار، نسبة رأسمال لإنتاج و معدل الزيادة في القوى العاملة توجد حالة مستقرة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث أن الاستثمار هو عبارة عن سلعة واحدة تنتج من خلال العمل و رأسمال مع وجود زيادة معدل قوة العمل نتيجة عوامل خارجية، فيصل الاقتصاد إلى حالة المستقرة للنمو الاقتصادي، بالتساوي بين نمطين من معدل النمو، معدل النمو الطبيعي المحدد من طرف غياب المتغير التكنولوجي وزيادة قوة العمل إلى معدل النمو الضروري المحدد من طرف الادخار و الاستثمار للأفراد والشركات، مع أن عدم التساوي بين المعدلين يشكل حالة عدم الاستقرار التي ركز عليها **Harrod**، يرجع ذلك إلى تحقق الإنتاج تحت شرط الثبات النسبي بين عوامل الإنتاج في غياب عملية الإحلال بينهما.

النظرية النيوكلاسيكية :طورت هذه النظرية من طرف

«**Ramsey(1928), Solow(1956), Swan(1956), Coopmans(1965)Kas(1956),**

يعتمد أساس تحليلهم على انخفاض مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و ارتفاع معدل النمو المتوقع، حيث أن البلدان الفقيرة هي ذات نمو في نصيب الفرد من الناتج مختلف مقارنة بالبلدان الغنية. فالاختلافات في أنماط الاستثمار وتكوين رأسمال الموضحة في نظرية «**Harrod –Domar**» ليست هي العوامل الرئيسية التي أدت بالدول، إلى أن تكون فقيرة أو غنية، بل السبب في ذلك يرجع إلى وجود عامل التقدم التقني خارجي المنشأ، يتأتى من خارج نموذج كأساس لتحديد معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.

بالرغم من أن الد راسات التي بحثت في الموضوع عديدة، إلا أن الإشكال يبقى قائم للدراسة ويستحدث من خلال البحث عن مقدار تأثير الانفتاح التجاري في توليد الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي، خاصة مع تنوع المحددات الداخلية مثل الابتكار، المعرفة، المسافة، المساهمة في زيادته، مما يثير إشكالية أخرى حول ترابط والتداخل بين المتغيرات وعليه التساؤل الذي يطرح لماذا اختلفت الدراسات في إيجاد العلاقة حول تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لبلد ما، ما هي الأسباب؟

من خلال ما تعرضنا إليه في الفصلين نجد انه يرجع الإشكال في التساؤل إلى:

حدود التحليل، بحيث يختلف التحليل حسب اختلاف البلدان، نوع المتغيرات المستخدمة في التحليل، كالقيود التعريفية والأخذ بعين الاعتبار القيود غير التعريفية، أو تجاهلها، حجم السكان.

بعض الدراسات ترى أن الانفتاح التجاري له إثر سلبي على النمو الاقتصادي، بالتالي التقييد التجاري يؤدي إلى نمو أفضل، لان إزالة الحواجز تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد المحلي بسبب زيادة الاعتماد على السوق الخارجي، وانخفاض إنتاجية الشركات المحلية، بالنظر إلى مستوى عال من المنافسة في ظل الانفتاح، مما يعزز الأثر الايجابي للتعريفة على أداء النمو، من حيث حماية التشغيل وتامين تنافسية الشركات المحلية، هذا ما حدث

للولايات المتحدة الأمريكية لما رفعت التعريفة الجمركية على الحديد والصلب المستورد من أوروبا.

والبعض الأخر من الدراسات يرى أن الانفتاح له أثر ايجابي على النمو من خلال اكتساب المعرفة، إدخال التكنولوجيا الجديدة والإبداع ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة **Frankel-Romer(1999),(2000)** تدعم فكرة العلاقة الموجبة للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بالتركيز على الأثر الجغرافي، ودراسة « **Rodriguez-Rodrik (2000)**» الذي انتهج طريقة أخرى في كيفية أن التجارة الدولية والانفتاح على السوق الدولي، يرفع من النمو الاقتصادي و ذلك بالاعتماد على مدى تأثير التقييد التجاري على النمو الاقتصادي، حيث يكون تأثير سلبي سواء بالنسبة لبلد صغير أو كبير يعتمد على القيود التجارية، التي تخفض نمو الاقتصاد كما تعمل على كبح العملية الإنتاجية، الذي يحد من عملية التصدير و يضعف الأداء الاقتصادي على المدى الطويل.

1-دراسة *Vincent Caupin*

1- تركز هذه الدراسة على اثر سياسة التجارة المفتوحة على معدل النمو الاقتصادي، في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، بحيث تم اختبار سياسة الانفتاح التجاري على عدم استقرار معدل النمو، من خلال اختبار القياس لـ **13** بلد من الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، تبحث عن الانفتاح، كون أن معظمها في طريقها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و هناك من هي في منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة**1910 - 1999**،

باستخدام عوامل هيكلية مثل هبات عوامل الإنتاج، درجة الحوكمة و عوامل نوعية، متمثلة في معدل التعريفة الجمركية، و النتيجة كانت أن البلدان الصغيرة الأكثر انفتاحا هي أكثر عرضة للصدمات الخارجية، و بالتالي عدم الاستقرار للنمو من خلال عدم استقرار القيمة المضافة لمعدلات النمو الزراعي، مع عدم استقرار التصدير خاصة بالنسبة للدول المعتمدة على البترول، نتيجة التقلبات الحادة في الأسعار العالمية.

2-**دراسة** *Thanawat Chalkual*

تركز هذه الدراسة على تأثير السياسات المقيدة للتجارة الخارجية باستخدام فرضيتين الأولى أن البلدان ذات السياسات التجارية اقل تقييدا تتمتع بنمو اقتصادي أفضل، أما الفرضية الثانية في أن البلدان ذات سياسات تجارية مقيدة تتمتع بنمو اقتصادي أفضل.

شملت الدراسة تحليل بيانات اقتصاديات الصين و استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام متغيرات مستوى الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات، معدل التعريفة، معدل البطالة و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، من الفترة الممتدة من **1993** الى غاية **2012** ، النتيجة كانت أن الانفتاح التجاري له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، مثل الصين تتمتع ببيئة تجارية أفضل و بالتالي أداء اقتصادي أفضل، إلا انه هناك استثناءات أين ترتفع التجارة الدولية بدون ارتفاع في النمو، و من بين الأسباب تغير السياسات التجارية المستمر، نتيجة ظروف اقتصادية و سياسية.

3-**دراسة** *(Bourdon.M.H , Mouel.M.C ,Vijil.M)*

اعتمدت هذه الدراسة على مدى استخدام البلد على التنويع والجودة في الصادرات السلعية، وكيف تساهم هذه الأخيرة في النمو الاقتصادي، مستخدما مؤشر التنويع لأصناف **119**بلد خلال فترة**1991 -2009** وكانت النتيجة أن البلدان التي تصدر منتجات ذات أصناف ونوعية- التصدير كبيرة، تنموا بشكل أسرع ودرجة الارتباط والاعتماد على العالم الخارجي بالنسبة لها يكون اقل سلبيا، مقارنة بتلك البلدان ذات تنويع للصادرات اقل والتركيز على جودة المنتجات المنخفضة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسة *Feder 1983*

ومن بين أهم الدراسات التي حاولت تقدير دالة النمو الاقتصادي بإجراء انحدار النمو الاقتصادي على عناصر النمو ومنها الصاد ا رت، نشير على سبيل المثال دراسة **Feder 1983**الذي حاول تقدير الصاد ا رت على النمو الاقتصادي باستخدام متغير نمو الصاد ارت ونسبة الصاد ارت إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية شبه الصناعية خلال الفترة **1964-1977**، وبينت نتائج الدراسة إلى أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني، كما استنتج أن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة و أ رس المال وحدهما، وإنما أيضا بنقل الموارد الاقتصادية من القطاعات غير الاقتصادية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي حللت العلاقة بين الصادات والنمو الاقتصادي باستخدام المنهجية السببية اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات والتي طورها وقد تم الوصول من خلال استخدام هذه المنهجية إلى العديد من المقاربات النظرية، فهناك بعض الدراسات التي تؤكد على وجود علاقة سببية أحادية من الصاد ا رت إلى النمو الاقتصادي، من خلال ما تمثله نظرية النمو الاقتصادي القائم على الفرضية الكلاسيكية الحديثة للتصدير التي ترى أن اتجاه السببية هو من الصاد ا رت إلى النمو الاقتصادي التي توصل باستخدام نموذج ثنائي العلاقة وقد دلت إليها النتائج على أن الصاد ا رت الوطنية التايوانية قد لعبت دو ا ر مهما في هذه الدولة في السنوات الأخيرة **(2003)** .

أما الدراسة التي قام بها كل من أظهرت النتائج على وجود آثر إيجابي للانفتاح على كل من النمو والتنمية وهذا في الفترة الممتدة من **1965** إلى**1990**، بالإضافة إلى أن النمو يساهم إيجابيا في التنمية ولكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض

المطلب الثاني: دراسة *Dollar (1992)*

هناك أيضاً دراسات قد استنتجت أنه لا توجد إثباتات قوية تربط ما بين الإنتاجية والانفتاح وهناك دارسة أخرى قد بينت أن زيادة نسبة ، التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار **1%** سوف تزيد الدخل الفردي بمقدار **5%** ، وقد استخدمت هذه الدارسة عدة معايير لقياس الانفتاح التجاري، وذلك لفحص أثر ذلك الانفتاح على النمو الاقتصادي، حيث

استنتجت من ذلك وجود علاقة طردية ما بين الانفتاح والنمو مهما كان مقياس الانفتاح المستخدم، وإن درجة قوة هذه العلاقة تعتمد على طبيعة الدارسة؛ هل هي مقطعية أو تعتمد على إحصاءات السلاسل الزمنية، وقد بينت الدراسة أنه توجد علاقة سببية ما بين درجة الانفتاح والنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة تجري على الاتجاهين، إذ إن زيادة الانفتاح تزيد النمو والعكس صحيح أيضا

المطلب الثالث: دراسة 2004 *Nadia Lamzoud*

تركز هذه الدراسة على اثر درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال اختيار عينة لستة دول ساحلية و غير ساحلية؛ غانا، نيجيريا، بنين، بوركينافاسو، مالي ا ولنيجر خلال الفترة الممتدة من **1897** الى غاية 2003 ، باستخدام متغيرات دالة الإنتاج الكلي و التركيز على نظريات النمو الجديدة، مع إدخال السلع المستوردة الوسيطة، إدراج التكنولوجيا الجديدة من خلال الواردات الجديدة، نتيجة هذه الدراسة كانت أن انفتاح الدول الساحلية له اثر ايجابي على النمو، أما الدول غير ساحلية له اثر سلبي على النمو يجعلها لا تملك اقتصاد وطني قوي لمواجهة المنافسة الأجنبية.

الفصل الثاني

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تحديد الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، من خلال محاولة إسقاط العمل النظري الاقتصادي على العمل القياسي الرياضي بعد عرض واقع النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى مساهمة القطاعات الانتاجية في خلق القيمة المضافة

المبحث الاول: استراتيجية تنويع الناتج الداخلي الخام اداة لتحقيق النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مساهمة القطاع الز ا رعي في الناتج الداخلي الخام

للقطاع الزراعي دور كبير في تنويع الناتج الداخلي الخام ،الا انه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لرفع الانتاج الزراعي ،تبقى نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضئيلة، حيث بلغت في سنة 1994 الى 10.05 بالمئة لترتفع في سنة 1996 بنسبة 11.76بالمئة نتيجة تذبذب في اسعار البترول بالتالي البحث عن بديل للدخل ،لتنخفض في سنة 1997 الى نسبة 9.48 بالمئة و تعاود الارتفاع في سنة 1998 بنسبة 12.53 تبقى نسبتها في التذبذب متتالية عبر السنوات حيث تصل الى 10.19 بالمئة في سنة 2001 ، لتنخفض في سنة 2005 الى نسبة 8.01 بالمئة، و يرجع هذا التذبذب لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام الى ما سمي بمرض العلة الهولندية؛ أي نزوح عوامل

الانتاج من قطاع الزراعة ذو ناتج حقيقي الى القطاع الصناعي استخراجي، ذو انتاج ريعي بالاضافة الى نقص في عوائد عوامل الانتاج بارتفاع تكلفة الانتاج و اليد العاملة غير المؤهلة استمر الانخفاض في نسبة المساهمة للقطاع الزراعي في الناتج الى غاية سنة 2008 الى نسبة 6.68 بالمئة ، و باعادة النظر في السياسات الاستثمارية تم التشجيع على الانتاج في القطاع الزراعي ،بادخال تقانة حديثة للانتاج بالرغم من التحسن اسعار البترول في الفترة الممتدة بين 2009 الى2017 اضافة الى فتح السوق المحلي نحو المنطقة العربية الحرة لتصدير الانتاج الزراعي لتبلغ نسبة مساهمته في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات الى 10.06في سنة 2009 و 10.64 بالمئة في 2013 و ارتفاعها في 2019 الى 11.09 بالمئة.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام

يشكل القطاع الصناعي نسبة مساهمة اكبر في قيمة الناتج الداخلي الخام ، ما يقترب 60 بالمئة في سنة 2006 حيث بلغت نسبة هذا القطاع في سنة 1994 الى 48.96 بالمئة لتعرف ارتفاع متتالي الى غاية 1997 لتصل الى 52.30 بالمئة و تبقي تتراوح نسبتها بين 50و 60 بالمئة الى غاية سنة 2008 بنسبة 59.45 بالمئة.

عرفت انخفاض في سنة 2009 الى51.50 بالمئة و في سنة 2013 الى 47.79 بالمئة لتصل في سنة 2014 الى 45.61 بالمئة.

ان نسبة ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، ترجع الى وجود تركز في الانتاج نحو قطاع الصناعة الاستخراجية بدلا من قطاع الصناعة التحويلية.

حيث ان انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الانتاج للفترة الاخيرة يرجع الى انخفاض كميات الانتاج في قطاع الصناعات الاستخراجية مع تراجع اسعار النفط الخام.

و هذا يتبين بكل وضوح في الشكل و مدى تزامن تطور منحنى القيمة المضافة للمحروقات من القيمة المضافة الاجمالية، و القيمة المضافة للقطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام، تتمثل الصناعات الاستخراجية في التنقيب عن انتاج النفط و الغاز الطبيعي، خامات المعادن، النحاس و الحديد ،الزنك، الذهب ، الخامات غير المعدنية كالفوسفات و البوتاس.

عرف قطاع الصناعات التحويلية تشجيع كبير في الآونة الاخيرة، باعتباره القطاع الواعد لتحرير الاقتصاد من تبعية المحروقات و مصدر حقيقي للدخل، لذلك سعت الدولة لخلق المؤسسات المتوسطة والمصغرة في هذا القطاع و انشاء حجج ،بما يسمى بحماية الصناعة الناشئة و تقديم بعض التحفيزات الجبائية بغية بقاء هذا القطاع في الاستمرار والنمو بالرغم من انه لم يصل الى المستوى المطلوب من الجودة والقدرة على المنافسة الدولية في ظل انفتاح السوق المحلي على السوق العالمي ، حيث نلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية منذ سنة 1994 كان بنسبة0 14,8 لينخفض في سنة 1995 الى 13.9بالمئة ثم يستقر بنسبة 12 بالمئة من سنة 1996 الى غاية 2002.

إلا أن هذا القطاع عرف تدهور، خاصة بعد الانفتاح التجاري باتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و منطقة التجارة العربية ، بلغت نسبة مساهمته 10.7 بالمئة في سنة 2005 واستمر في الانخفاض، ليصل الى 8.6 بالمئة في سنة 2009 و بالانخفاض المتتالي يصل في سنة 2013 الى 6.9 بالمئة ، اما في سنة 2014 بتحسن طفيف يصل الى 7 بالمئة.

ان هذا التدهور في نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحولية، ناتج عن تراجع بعض الصناعات التحويلية عن الانتاج مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الجلدية، اما الصناعة التحويلية بما يتعلق بصناعة الاسمنت، الزجاج، خطوط الكهرباء عرفت تحسن انتاجي بالرغم انه ليس بالمستوى المطلوب وذلك يرجع الى ارتفاع الطلب المحلي على هذه المادة لأجل تطوير البنية التحتية.

كما يعرف القطاع الصناعي التحويلي صناعة حديثة تتمثل في تصنيع الاثيلين لانتاج البلاستيك و الالياف والكماويات العضوية، حيث تستحوذ الجزائر على نسبة 0.7 بالمئة من الانتاج العربي لسنة 2017 مقارنة بالسعودية 64.8[1] بالمئة.

تبقى الصناعة الغذائية تحظى بمجهودات لأجل تغطية الطلب المحلي مع التصدير القليل منها مثل صناعة السكر، الزيوت، وصناعة الالبان ومشتقاتها، اما الصناعة الدوائية فتبقى في المستوى غير المطلوب.

[1] صندوق النقد العربي ،الفصل الرابع: القطاع الصناعي ، 2015 ،ص96 -97.

المطلب الثالث: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام:

لقطاع الخدمات دور كبير في خلق القيمة المضافة للانتاج الداخلي الخام ، اضافة الى خلق بيئة اعمال مواتية للنشاطات الدولية ، مثل النقل و اللوجيستيك ، الخدمات البنكية ومؤسسات التامين فهي بذلك اساس لتخفيض تكلفة الانتاج بالتالي دور في تحقيق وفورات الحجم.

نلاحظ ان قطاع الخدمات من سنة 1994 بنسبة مساهمة 40,97 بالمئة الى غاية سنة 2005 بنسبة مساهمة 32.25بالمئة عرف تذبذب شمل معدل تغير سالب ضئيل داخل الفترة المذكورة سابقا ففي سنة 1998 بلغ نسبة 41.31بالمئة ، في سنة 2000 بنسبة 32.51بالمئة و في سنة 2001 بنسبة 37,4بالمئة.

اما من سنة 2006 بنسبة مساهمة 31,78 بالمئة عرفت تحسن متزايد أي بتغير موجب يصل بنسبة مساهمة الى 43,45 بالمئة لسنة 2019 ، يرجع ذلك الى مدى اعتماد قطاع الخدمات على قطاع المحروقات من حيث تغذية و تمويل المشاريع الكبرى للبنية التحتية مثل طريق شرق غرب.

قبل التطرق الى موضوع الدراسة المتمثل في اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي نتطرق اولا الى مفهوم الأداة المراد معالجة بها الموضوع الا وهو الاقتصاد القياسي. يعرف الاقتصاد القياسي بانه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغية اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، بالتالي يقدم تفسير

للتغير في سلوك المتغيرات الاقتصادية التي يعتبرها علاقات غير مؤكدة أي علاقات احتمالية آخذا بعين الاعتبار المتغيرات العش وائية.

كما يعمل الاقتصاد القياسي على الاستفادة من عملية الجمع الحاصلة بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية في إطار الاقتصاد الرياضي، ثم الاستعانة بالطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية لاستخدامها في عمليات اتخاذ القرار والتنبؤ ودراسة التغيرات الهيكلية[1]

المبحث الثاني: واقع الانفتاح التجاري خارج المحروقات وما مدى تأثيره في الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: الهيئات التي تعنى بالاهتمام بمجال تطوير التجارة الخارجية

بهدف تطبيق سياسات الانفتاح التجاري، عملت الجزائر كغيرها من الدول على وضع مجموعة من الإجراءات للنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرضية وذلك من خلال منح حزمة من التحفيزات الممنوحة للمصدرين (مثل التسهيلات المالية، التحقيزات الضريبية والجمركية)، زيادة إلى إنشاء العديد من الهيئات التي تعنى بالاهتمام بمجال تطوير التجارة الخارجية مثل(15):

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر ،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ،السعودية ، 2014 ،ص4.ص9.

- وزارة التجارة الخارجية، التي تعنى بترقية التبادل التجاري
- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية**PROMEX**، والذي يسهر على تسيير وترقية التبادل التجاري وكذا تقييمه.
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: (CACI) ،تعمل على تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية ومواكبة

المؤسسات الأجنبية في الجزائر والمؤسسات الجزائرية في الخارج.

الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات:CAGEX ، تعمل على ضمان القروض الممنوحة للمصدرين والمساهمة في التخفيف من المخاطر التجارية وحدة الكوارث الطبيعية التي يواجهونها، كعدم القدرة على التسديد ، وعدم تقبل المشتري السلع أو الخدمات التي طلبها من المصدرين، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

الصندوق الخاص لترقية الصادرات:FSPE ، يعمل الصندوق على تمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد، المخصصة للتصدير كما يعمل على ضمان السير الحسن لعمليات التصدير وذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007

الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين:**ANEXAL** ،هدفها الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر، وأهم وظائفها المساهمة في تطوير

إستراتيجية التصدير ، وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين

المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط، يتم الاعتماد عليه في النهوض بالتنمية داخل البلد ومحاولة الابتعاد عن إيرادات البترول ، تعتمد هذه الأخيرة على عملية تأهيل المؤسسات، وعملية الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال:

- تأهيل الاقتصاد الوطني،
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية،
- تطوير الشراكة ،

ترقية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي

المطلب الثالث: مشاكل الصادرات خارج المحروقات:

على الرغم من التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر ، إلا أنه لابد من الإشارة إلى جملة من المشاكل التي مازالت تعترض التوسع في العملية التصديرية والوقوف دون إمكانية الاستفادة من آثارها الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني .ونوجز أهم العراقيل والمشاكل فيما يلي:

- المشاكل على المستوى الجزئي، والمتمثلة في الضعف الذي تعاني منه المؤسسة الجزائرية على مستوى الإنتاج والجودة وكذا قنوات التوزيع وغيرها....
- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي، والمتمثلة في عدم وضح معالم إستراتيجية التصدير، انعدام الخبرة وسوء استخدام التكنولوجيا

المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي، والمتمثلة في التواجد التجاري غير المنتظم في الأسواق الخارجية، سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات زيادة إلى عدم وضح مهام الهيئات المكلفة بترقية الصادرات..

المبحث الثالث: أثر سياسة الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2019:

منذ بداية التحرير التجاري لم تنجح الجزائر في تنمية الصادرات خارج المحروقات إلى يومنا هذا رغم كل الإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها وهذا ما سنبينه من خلال الإحصائيات الخاصة بتطور الصادرات خلال الفترة (1990-2019).

المطلب الأول: الدراسة الاحصائية:

⇦ **تطور الصادرات خارج المحروقات والواردات(1990 – 2019):** بالرغم من الاصلاحات المتبعة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنهالم تتعدى 4% والمقدرة بـ 480.04 مليون دولار باستثناء سنة 1996 التي تعدت 7% وهذا راجع إلى الصادرات خارج المحروقات المتكونة من المواد الغذائية إلى روسيا في إطار تسديد الديون بقيمة 784.79مليون دولار و بالتالي بقيت سيطرة صادرات المحروقات التي تتراوح من 96 إلى 97%. وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

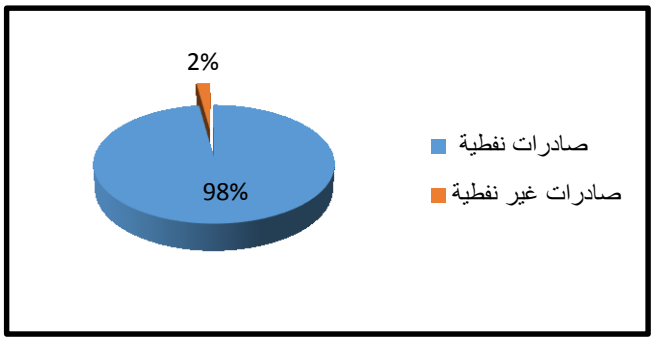

⇦**التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات والواردات: ينقسم بالشكل التالي:**

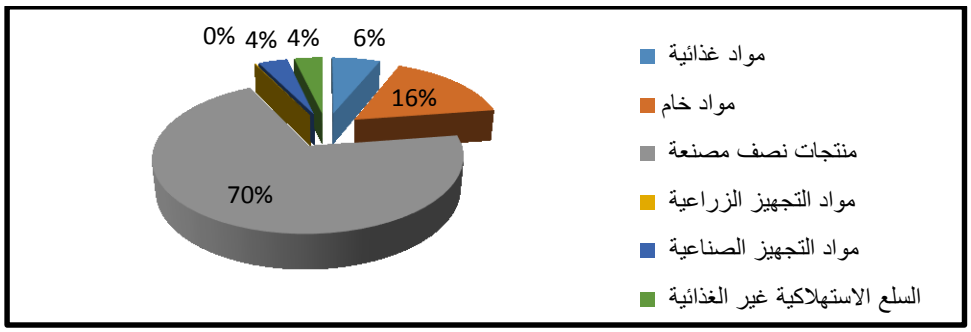

⇦ **تطور الصادرات خارج المحروقات و الواردات خلال الفترة (2015-2019):** كان بهذا الشكل

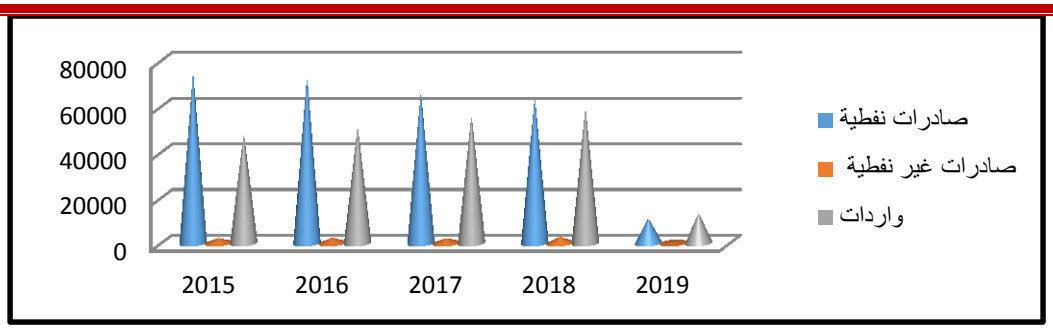

الجدير بالملاحظة، هو ضعف قيمة الصادرات خارج المحروقات بالرغم من الإجراءات والتحفيزات المقدمة لمختلف القطاعات بهدف ترقية الصادرات بعيدا عن القطاع الحروقات.

⇦تطور معدلات النمو خارج قطاع المحروقات 1990-2019:

سجل الاقتصاد الجزائري تذبذبا في النمو خلال هذه الفترة،هـ ففي الفترة (1990-1994) تميزت بمعدلات نمو سلبية بسبب السياسة التقشفية الممارسة في الاقتصاد الوطني، الشيء الذي صعب من الحصول على التموين اللازم للقطاعات الإنتاجية ليسجل الناتج الداخلي الخام بعد هذه الفترة نموا إيجابيا قدر بـ 3.8% سنة 1995 حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام من 1487 مليون د.ج سنة 1994 إلى 2004 مليون د.ج سنة 1995 ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول. غير أن النمو المسجل في الناتج عاد لينخفض سنة 1997 مسجلا نسبة 1.02% جراء التدهور المسجل في القطاع الزراعي وانخفاض النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب مواصلة النتائج السلبية في القطاع الصناعي .

أما النمو خارج المحروقات رغم تسجيله لمعدلات لابأس بها في هذه المرحلة إلا أنه يبقى ضعيفا رغم الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة وذلك من أجل النهوض بالقطاع التصديري خارج قطاع المحروقات حيث سجل معدلات منخفضة سنة 1993 ولكن تحسنت

هذه المعدلات حيث بلغت 3.8%وهذا ما انعكس إيجابا على متوسط نصيب الفرد من PIBHHالذي ارتفع من 33713.775 د.ج للفرد سنة 1993 إلى 78318.191 د.ج للفرد سنة 1999 وهو ما يمثل زيادة قدرها 78317 د.ج ، رغم ذلك يبقى ضعيفا نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي تغلب عليه الصادرات البترولية.

المطلب الثاني : الدراسة القياسية

ساهم العلم الحديث و التقنية المصاحبة له إسهاما كبيرا في إحداث توازن مس جميع الميادين، بما فيها العلوم الاقتصادية و التي انتقلت فيها الدراسات من التحليل الوصفي نحو التحليل الرياضي و الإحصائي، و ذلك بإنشاء قوانين و أساليب للخوض في دراسة العلاقات بين الحوادث و الظواهر الاقتصادية المختلفة ، بالإضافة إلى ذلك أصبح من الضروري إيجاد نظريات و طرائق مناسبة تساعد على تحليل العلاقات الاقتصادية من أجل التطور السريع للأوضاع الاقتصادية .

ومن بين هذه النظريات نظريات الاقتصاد القياسي والتي تستعمل فيها الأساليب الرياضية بغية التقدير والتنبؤ للمتغيرات الاقتصادية المدروسة لتهدف في الأخير لوضع القرار المناسب على أساس علمي ومن خلال هذا البحث سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج المحروقات وذلك خلال الفترة (1990-2014).

⇦ **تقديم النموذج:** لقد تم الاعتماد في تقدير النموذج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر على متغيرين : معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي خارج قطاع المحروقات ؛كمتغير تابع ؛و معدل الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات ،و الاستثمار الأجنبي المباشر ؛كمتغيرين مستقلين، و بالتالي يأخذ النموذج شكل الدالة التالية:

$$PIB_{HH}=f(open+invd)$$

و بافتراض العلاقة خطية، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$PIB_{HH}=b_0 + b_1 * OPEN + b_2 * INVD + \varepsilon_i$$

حيث:

PIB_{HH}: معدل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقاتبالنسبة المؤوية (%).

OPEN: معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات بالنسبة المؤوية (%).

INVD: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار.

b2، b1،b0: معاملات النموذج الخطي المتعدد.

εi : الخطأ العشوائي.

وتمت الدراسة بالاعتماد على الإحصائيات والبيانات المجمعة و الموضحة في الجدول التالي:

جدول: معطيات الدراسة القياسية 2008-2019 (الوحدة مليار دولار)

المصدر: OMC-FMI

السنوات	Invd	open	PIBHH
2008	938	0.2	4.4

3.2	0.22	882	2009
2.8	0.2	1145	2010
1.8	0.19	1888	2011
6.3	0.21	1743	2012
5.8	0.24	2632	2013
6	0.29	2746	2014
5.8	0.26	2301	2015
5.7	0.24	2581	2016
4.2	0.24	1499	2017
6.5	0.27	1691	2018
7.4	0.27	1719	2019

⇦ **التمثيل البياني لمتغيرات النموذج:** تكون على النحو التالي (17)

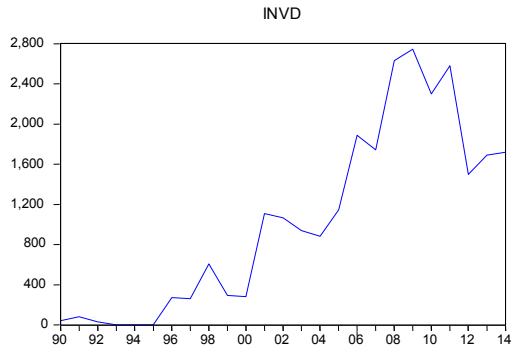

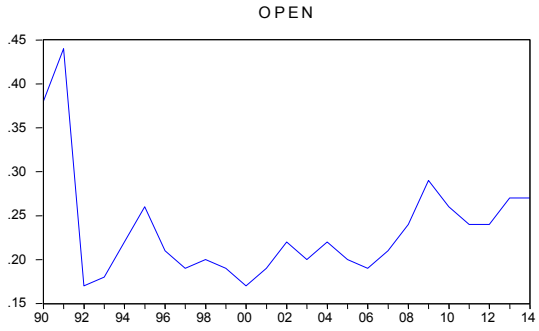

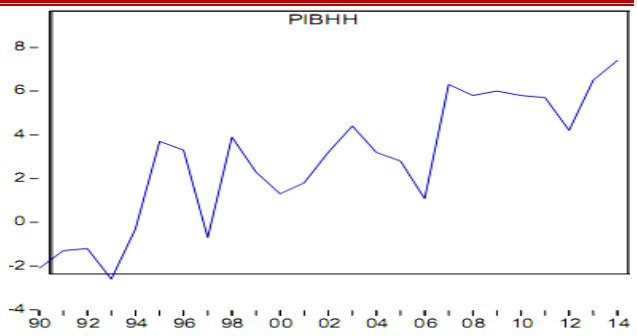

⇦ تقدير النموذج:

دراسة إستقرارية سلاسل النموذج : نقوم بدارسة استقلالية السلاسل الزمنية عند مجال ثقة 5 % ،والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير و التي حددناها بـ 0.5%.وذلك من خلال دالة الارتباط الذاتي الجزئية وهذا ما يتلخص في اختبار ديكي فولر المطور ADF

جدول: اسقرارية السلاسل قيد الدراسة

المتغيرات	مستوى الاختبار		الفرق الأول		النتيجة
	ADF^C	ADF^T	ADF^C	ADF^T	
PIB_{HH}	−0 ,72	−1 ,95	−6,20	−1,95	مستقرة عند الفرق الأول
OPEN	−1,12	− 1,95	−5,84	−1,95	مستقرة عند الفرق الأول
INVD	−0,17	−1,95	−5,73	,951−	مستقرة عند الفرق الأول

تفسير الجدول: من خلال الجدول ومن خلال مقارنة القيمة المحسوبة لديكي فولر المطور مع القيمة الجدولية يتبن لنا أن : السلسلة PIB_{HH} غير مستقرة عند المستوى وهذا من خلال مقارنة

القيمة المحسوبة T والتي تساوي 0,72 بالقيمة المطلقة أقل من القيمة المجدولة T والتي تساوي 1,95 بالقيمة المطلقة ، وبالتالي لا بد من تطبيق استقرارية من الدرجة الأولى (الفرق الأول) وبعدها نلاحظ أن القيمة المحسوبة T والتي تساوي 6,20 بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة T المجدولة والتي تساوي 1،95بالقيمة المطلقة وبالتالي أصبحت السلسلة مستقرة عند الدرجة الأولى (الفرق الأول) ، وتم قياس استقرارية السلسلتين OPEN و INVD بنفس الطريقة ، حيث استقرتا عند الفرق الأول .وهذا يعني قبول فرضية العدم أي وجود جذر الوحدة.

⇦**الدراسة السببية:** بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية سنقوم بدراسة السببية مابين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ومعرفة مدى تأثير كل منهم في الأخر باستعمال بطريقة المربعات الصغرىMCO

جدول دراسة السببية لـGranger.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 06/15/15 Time: 11:39			
Sample: 1990 2014			
Lags: 3			
NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.

OPEN2 does not Granger Cause INVD2	21	0.05639	0.9817
INVD2 does not Granger Cause OPEN2		1.01598	0.4151
PIBHH2 does not Granger Cause INVD2	21	0.10223	0.9574
INVD2 does not Granger Cause PIBHH2		0.25561	0.8561
PIBHH2 does not Granger Cause OPEN2	21	0.13666	0.9365
OPEN2 does not Granger Cause PIBHH2		3.39701	0.0479

- **تحليل الفرضيات:** نستنتج من الجدول أعلاه أن :

التغير في معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات OPEN2لا يتسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر INVD 2لان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 0,05 ، وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 و التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر INVD 2لا يتسبب في الانفتاح التجاري خارج المحروقات OPEN2لان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0.

– التغير في نمو الناتج المحلي PIB_{HH2} لايتسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر INVD 2 لأن الاحتمال المقابل لإحصائيات **فيشرF** أكبر من 0,05 و بالتالي نقبل الفرضية H_0، والتغير في الاستثمار الأجنبي المباشر INVD 2لا يتسبب في نمو الناتج المحلي الإجماليPIB $_{HH2}$لأن الاحتمال أكبر من0.05 بالتالي نقبل فرضية العدمH_0 .

– التغير في نمو الناتج المحليPIB $_{HH}$ خارج المحروقات لا يتسبب في معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقاتOPEN2لأن الاحتمال المقابل لإحصائية **فيشر**Fأكبر من 0,05، و بالتالي نقبل فرضية العدم H_0 . والتغير في معدلOPEN2يسبب التغير في نمو PIB_{HH} ،لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أقل من 0,05و بالتالي نقبل الفرضية البديلةH_1 .

وهذا ما يبينه الجدول التالي :

المتغيرات	وجود سببية	عدم وجود سببية
من OPENإلىINVD		X
من INVDإلىOPEN		X
منPIB_{HH} إلىINVD		X
من INVD إلىPIB_{HH}		X
منPIB_{HH} إلى OPEN		X

PIB_{HH} إلى OPENمن	X	

باستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO تحصلنا على النتائج والتي يمكن تلخيصها

$$PIB_{HH} = 1.0261 - 3.0419\ OPEN + 0.0024\ INVD$$

P = (0.5243) (0.6372) (0.0000)

P .F=0.000057

F =15.73313

D.w=1.498569

R^2=0.588526

N=25

بالمعادلة التالية:

التفسير الإحصائي: تشير قيمة= R^2 0.58أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 58%و منه فإن المتغير التابع مفسر تفسيرا متوسطا من قبل المتغيرات المستقلة ، أما % 42 فتفسرها متغيرات عشوائية لم تدرج في النموذج .

❖ **إحصائية ستيودنت :**

- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *OPEN* والتي تساوي 0,63– أكبر من 0,05 وهذا يعني ان المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .
- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *INVD* والتي تساوي 0,00 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.

❖ **إحصائية فيشر** :إحصائية احتمال فيشر المحسوبة للمتغيرات والتي تساوي 0,000057 أقل من 0,05 مما يعني أن معالم النموذج مقبولة من الناحية الإحصائيةأي أن النموذج معنوي.

❖ **إحصائية داربن واتسن** :تشير إحصائية داربن واتسن والتي تساوي *1.49*أن النموذج يخلو من ارتباط الأخطاء من الدرجة الأولى .

اختبار البواقي: ويتم من خلال

- **اختبار استقرارية البواقي:** عند اختبار استقرارية البواقي نحصل على الجدول التالي بالاعتماد على الملحق 10 حيث نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة Tبالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 5% أي أن سلسلة البواقي مستقرة.

متغيرات	T المحسوبة	T المجدولة	الاحتمال	الاستقرارية
بواقي الانحدار ε_i	−3,77	−3,61	0,0000	مستقرة في الفرق الأول

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (JARQUE- BERA)

بما أنّ الاحتمال المقابل للإحصائية JB اكبر من 0.05 (0,05 < 0,83 = (JB)pr(

وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

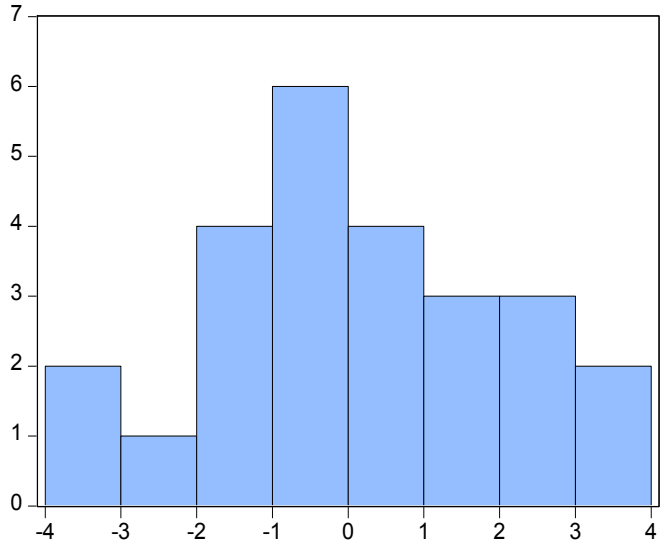

Series: Residuals	
Sample 1990 2014	
Observations 25	
Mean	-4.26e-16
Median	-0.020820
Maximum	3.464718
Minimum	-3.951227
Std. Dev.	1.875429
Skewness	-0.040904
Kurtosis	2.421248
Jarque-Bera	0.355882
Probability	0.836992

اختبار تجانس التباين(اختبار ARCH) :

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.017274	Prob. F(1,22)	0.8966
Obs*R-squared	0.018830	Prob. Chi-Square(1)	0.8909

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/17/15 Time: 00:19

Sample (adjusted): 1990 2014

Included observations: 25 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.430921	1.119160	3.065621	0.0057

RESID^2(-1)	-0.029256	0.222597	-0.131431	0.8966
R-squared	0.000785	Meandependent var	3.339156
Adjusted R-squared	-0.044634	S.D. dependent var	4.192407
S.E. of regression	4.284948	Akaike info criterion	5.827749
Sumsquaredresid	403.9372	Schwarz criterion	5.925920
Log likelihood	-67.93299	Hannan-Quinn criter.	5.853794
F-statistic	0.017274	Durbin-Watson stat	1.897618
Prob(F-statistic)	0.896629		

بما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر f الخاصة باختبار ARCH أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم التي تدل على أن تباين البواقي متجانس .

⇦**التفسير الاقتصادي:** من خلال الدراسة القياسية للنموذج لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نستنتج أن:

_ تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج المحروقات تأثير سلبي ، حيث أن الزيادة في الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى التغير في نمو الناتج المحلي خارج المحروقات بانخفاضه بنسبة 304, 0%، وهذا نظرا لانخفاض حجم الصادرات غير النفطية التي مازالت لم تتعدى 2% ،بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي على النمو الاقتصادي ،حيث إن زيادته ب 1% يؤدي إلى زيادة النمو ب 0,024% و هذا نظرا للتحفيزات التي تقدمها الدولة لجلب الاستثمار الأجنبي .

خاتمة

خاتمة

اعتمدت الدولة الجزائرية على العديد من البرامج التقويمية بهدف استعادة التوازنات المالية، تضمنت هذه الأخيرة إصلاحات مؤسساتية وتنظيمية تقوم على المبدأ العالمي تحرير الاقتصاد وخصخصته، إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة النمو خارج قطاع المحروقات.

سعت الجزائر من خلال انتهاجها لسياسة الإصلاح، إلى إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار فتح الشراكة مع العديد من الدول الأجنبية، بهدف ترقية قطاع الصادرات غير النفطية. لكن بالرغم من هذا، لم تتمكن هذه السياسات من تحقيق الأهداف المرجوة وبقي الاقتصاد الجزائري تابع للإيرادات النفطية بالرغم من توفره على العديد من الفرص للتنويع.

بناء على هذا فقد خلصت الدراسة القياسية إلى:

- أثر الانفتاح التجاري على النمو في الجزائر خارج قطاع المحروقات تأثير سلبي وهذا ما يدل على أن الجزائر بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها في إطار تنمية التجارة خارج المحروقات إلا أنها مازالت تعاني من أحادية التصدير ومشكل التبعية للريع النفطي، وهذا ما يدفع بها إلى وجوب البحث عن ميكانزمات وسياسات جديدة لبناء اقتصاد صامد أمام التقلبات الاقتصادية والتخطيط لمرحلة ما بعد النفط

- إن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات غير النفطية عن طريق خلق الثروة والقيمة المضافة للمؤسسات الإنتاجية ونقل الخبرة والتكنولوجية وبالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.
- ما زلت الصادرات خارج المحروقات تمثل 2% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة.
- زيادة الصادرات النفطية أدت إلى زيادة معدلات النمو خارج المحروقات وتجسد ذلك من خلال البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر كبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2010) برنامج توطيد النمو الاقتصادي **pcce** (2011-2014).

مراجع

- أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسيا، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،7002
- السواعي خالد محمد، التجارة الدولية :النظرية وتطبيقاتها.
- السواعي خالد محمد، التجارة الدولية :النظرية وتطبيقاتها، الناشر: عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الطبعة الأولى.
- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- Afonso O., (2001), «The Impact of International Trade on Economic Growth», Portugal.
- Caupin V., Sedik T.S., (2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance économique »,
- Edwards S, (1993), «Openness-Trade Liberalization –And Growth in Developing Countries».
- Frankel A., Romer D., Cyrus T, (2000), «Trade and Growth in East Asian Countries: Cause and Effect».
- Jun Khiang Tan C., (2012), « International Trade and Economic Growth: Evidence from Singapore».
- Marc Siroën j. (1988), «La théorie de l'échange international en concurrence monopolistique : Une comparaison des modèles».